

الفصل الثاني في الأحكام المترتبة على النفاس

قال أهل العلم:

وحُكِمَ دم النفاس حُكْمَ دم الحيض، فيما يجب به ويحرم وما يسقط به عنها^(١).

قال ابن قدامة: لا نعلم في هذا خلافاً^(٢)، وقال الشريبي بالإجماع^(٣)، لأنه دم الحيض، وإنما احتبس لأجل الحمل^(٤).

وقد استثنى أهل العلم من ذلك ما يلي:

الحكم الأول: أنَّ الحيض يوجب البلوغ والنفاس لا يوجبه لثبوته قبله بالإنزال الذي حبلت منه.

الحكم الثاني: الاعتداد؛ لأنَّ الاعتداد بالقروء، والنفاس ليس بقروء، ولأنَّ العدة تنقضي بوضع الحمل^(٥).

(١) انظر: رد المختار (٢٩٩/١) مواهب الجليل (٣٧٥/١) مغني المحتاج (١٢٠/١) المجموع

(٢/٥٢٠) الشرح الكبير (١٥٧/١) المبدع (٢٦٢/١) كشاف القناع (١٩٩/١)

السييل الجرار (١٥٠/١).

(٢) الشرح الكبير (١٥٧/١).

(٣) مغني المحتاج (١٢٠/١).

(٤) الشرح الكبير (١٥٧/١) مغني المحتاج (١٢٠/١).

(٥) مغني المحتاج (١٢٠/١) الشرح الكبير (١٥٧/١) كشاف القناع (١٩٩/١) رد المختار

(٢٩٩/١).

الحكم الثالث: أنَّ النفاس لا يحتسب به على المولي، لأنه ليس بمعتاد بخلاف الحيض؛ فإنه يحتسب عليه بمدته، ولا يمنع ضرب المدة إذا كان موجودًا وقت الإيلاء.

لأنه لو منع لم يمكن ضرب المدة؛ لأنَّ الحيض في الغالب لا يخلو منه شهر فيؤدِّي ذلك إلى إسقاط حكم الإيلاء^(١).

ذهب إلى هذا الشافعية في الأصح^(٢)، والحنابلة في أحد الوجهين؛ وهو المذهب^(٣).

والقول الثاني: أنه كالحيض:

وذهب إليه الشافعية في مقابل الأصح^(٤)، والحنابلة في الوجه الثاني^(٥).

قالوا: لأنه بمنزلة في أحكامه^(٦).

القول الثاني: أنَّ النفاس يقطع التتابع:

ذهب إليه الحنفية، والشافعية في مقابل الأصح، والحنابلة في الوجه الثاني^(٧).

(١) المبدع (٢٢/٨) كشف القناع (١٩٩/١).

(٢) روضة الطالبين (٢٥٣/٨).

(٣) المبدع (٢٢/٨) كشف القناع (١٩٩/١).

(٤) روضة الطالبين (٢٥٣/٨).

(٥) المبدع (٢٢/٨).

(٦) المبدع (٢٢/٨).

(٧) رد المحتار (٢٩٩/١) روضة الطالبين (٣٠٢/٨) المبدع (٦١/٨).

قالوا: لأنه فطر أمكن التحرز منه، ولا يتكرّر في العام، أشبهه الفطر لغير عذر.

قالوا: ولا يصح قياسه على الحيض؛ لأنه أندر منه^(١).

وقد أضاف إليها بعض الحنفية: أنّ النفاس لا حدّ لأقلّه، بخلاف الحيض، وأنّ النفاس أكثره أربعون، وأنه لا يحصل به الفصل بين طلاق السنة والبدعة^(٢).

(١) المبدع (٦١/٨).

(٢) رد المختار (٢٩٩/١).